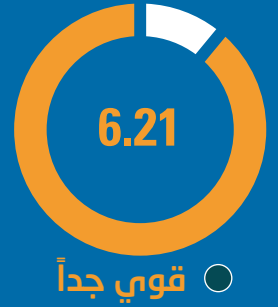




الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

قانون المنافسة



2023 ■ 2020 ■

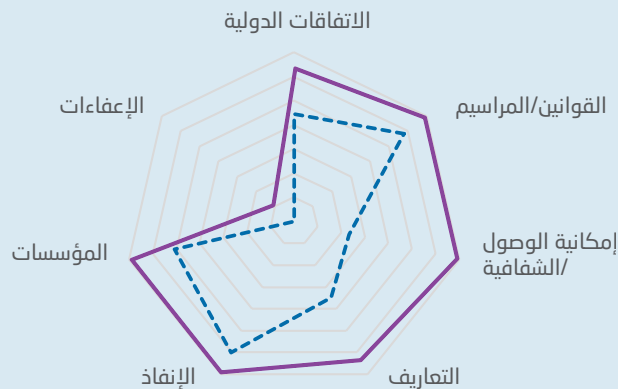


قوي جداً ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً ●

المكونات	2023	2020
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	▲ 6.30 ●	3.89 ●
قوانين المنافسة	▲ 6.36 ●	5.09 ●
الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة	▲ 6.13 ●	4.00 ●
ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة	▲ 6.36 ●	4.67 ●
اتفاقات التجارة الدولية	▲ 4.20 ●	2.80 ●
حماية العمال	▲ 6.00 ●	2.33 ●
تحرير الأسواق والتدخلات المتعلقة بالمنافسة	▲ 5.00 ●	3.50 ●
الأطر التنظيمية لمعاملات الدمج	▲ 7.00 ●	4.67 ●

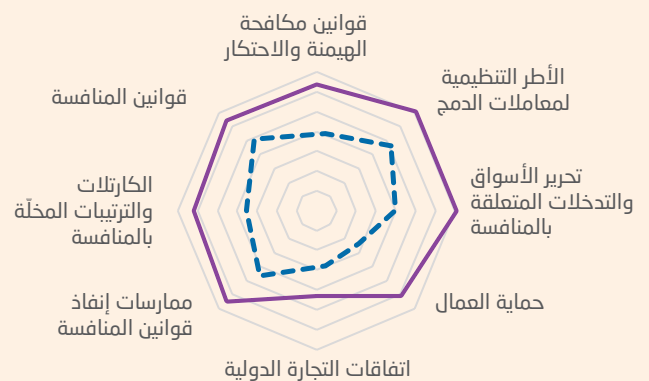
2023 ■ 2020 ■

العناصر



2023 ■ 2020 ■

المكونات



ارتفعت النتيجة الإجمالية للمملكة العربية السعودية بمقدار نقطة واحدة خلال العامين الماضيين، وذلك بعد إدخال عدد من التعديلات طالت مكونات مختلفة من المنافسة. واعتمدت التعديلات من خلال ما يلي:

- نظام المنافسة (2019).
- تنظيم الهيئة العامة للمنافسة.
- اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة لعام 2020.
- الدليل الإرشادي لفحص التركيز الاقتصادي والإرشادات العامة لمكافحة التواطؤ بين مقدمي العروض في المنافسات العامة (2021-2022).
- المعجم العربي للمنافسة (2022).

وزدادت منذ عام 2020 وتيرة اتخاذ القرارات ودراسات السوق (التي تستهدف مجالات مختلفة مثل قطع غيار السيارات والتأمين)، ونشطت الهيئة العامة للمنافسة في تطبيق القوانين والأنظمة والسياسات¹.

قوانين المنافسة



الأثر على المنافسة داخلها. وتقدم الأجزاء من 8 إلى 11 من دليل التركيز شرحاً مفصلاً وشاملاً للتقييم الذي يجريه مسؤولو الهيئة أثناء مراجعة معاملات الدمج.

وسجّل مؤشر تعريف السلوك المخلّ بالمنافسة بعض التحسن بعد توضيح الممارسات المخلة بالمنافسة في الجزأين 4 و5 من دليل التركيز.

تنص المادة 2 من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة على أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري. ولا يقتصر مفهوم الاستقلالية على المؤسسة، بل يوسع الفصل 9 من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة مبدأ الاستقلالية ليشمل موظفي الهيئة. ويتعين على هؤلاء الموظفين اتباع قواعد صارمة للحيداء أثناء قيامهم بمسؤولياتهم تفادياً لتضارب المصالح.

وتوسع المادة 35 من اللائحة التنفيذية نطاق تنفيذ النظام واللائحة على الممارسات التي تقع خارج المملكة ذات

قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار



ووفقاً للمادة 3 من نظام المنافسة، تستفيد من استثناءات المؤسسات العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة إن كانت مخوّلة من الحكومة بتقديم السلع أو الخدمات في مجال معين. ويُشترط لمنح هذا الاستثناء عدم وجود منافسين في المجال المحدد. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة للمنافسة، بغية ضمان العدالة في الأسعار والسيطرة على أي سلوك يحتمل أن يخلّ بالمنافسة عند منح استثناءات، تراقب الشركات المملوكة للدولة العاملة في السوق وقد قررت فرض عدة عقوبات على أثر انتهاكات حاصلة (الإطار 1).

عملاً بالمادة 74 من اللائحة التنفيذية، يجوز للمدعي العام رفع دعوى ضد المخالفين في الأسواق. وترد في المادة 1 من نظام المنافسة وفي معظم أجزاء دليل التركيز وإرشادات التواطؤ تعاريف دقيقة للعديد من الترتيبات المخلة بالمنافسة. ويقدم دليل التركيز أمثلة عملية لكيفية حدوث تغيير في السيطرة، مثل إحداث تأثير حاسم في القرارات الاستراتيجية أو التشغيلية بما في ذلك إقرار الميزانية أو خطط العمل.

ويصنّف الفصل 7 (المواد 45 إلى 53) من اللائحة التنفيذية نظام الجزاءات (العقوبات والتدابير)، بينما يغطي الفصل 8 (المواد 54 إلى 66) قواعد المصالحة والتسوية.

¹ <https://beta.gac.gov.sa/APIGateway/api/Attachment/ShowAttachment/adcc7e1c-6265-468e-a7dc-a1941e0705ab>

وينظم الفصل 5 (المواد 26 إلى 31) من اللائحة التنفيذية الإعفاءات ويحددها. وبموجب أحكام هذه المواد، يتعين استيفاء شروط محددة لإعفاء شركة ما من نظام المنافسة. وتشمل شروط الإعفاء إثبات أنه يؤدي إلى تحسين أداء السوق أو المنشآت، أو أنه يحقق فائدة للمستهلك تفوق

آثار الحد من حرية المنافسة. ويجدر ذكر أن الهيئة العامة للمنافسة تمنح إعفاءات لمدة محددة وتراقب التزام الشركة المعفاة بالشروط والالتزامات التي يتضمنها قرار الإعفاء. وفي حالة عدم الامتثال، يجوز سحب قرار الإعفاء.

الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة



لا تذكر المادة 8 من اللائحة التنفيذية صراحة الاتفاقات الرأسية والأفقية غير أنها تحظر الاتفاقات المخلة بالمنافسة.

لكن ترد تعريفات واضحة وعملية لهذه الاتفاقات في الجزء العاشر من دليل التركيز كما في المعجم العربي للمنافسة.

ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة



حددت الهيئة العامة للمنافسة، من خلال نشر الدليل الإرشادي لفحص التركيز الاقتصادي والإرشادات العامة لمكافحة التواطؤ بين مقدمي العروض في المنافسات العامة، أهدافاً استراتيجية لإدارة السوق بفعالية باستخدام معايير وممارسات متبعة في الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لتقرير إحصائيات طلبات التركيز الاقتصادي لعام 2022، تلقت الهيئة 316 طلباً لإتمام معاملات التركيز الاقتصادي (معاملات دمج واستحواذ ومشاريع مشتركة) وكانت القرارات على النحو التالي²:

- عدم وجوب الإبلاغ لمجموع 128 طلباً.
- عدم الممانعة لمجموع 176 طلباً.
- اعتراض على طلب واحد.
- تعليق 11 طلباً لمزيد من الدراسة.

ويسلط الإطار 1 الضوء على أربع حالات هامة، تتعلق بشركات مملوكة للدولة وشركات خاصة، قامت فيها الهيئة بإنفاذ نظام المنافسة ولوائحه بشكل فعال.

وتقتضي المادة 13 من نظام المنافسة من موظفي الهيئة المحافظة على سرية المعلومات والسجلات والبيانات والملفات والوثائق التي يحصلون عليها أثناء التحقيقات. ووفقاً للمادة 32(2) من اللائحة التنفيذية، للهيئة المبادرة من تلقاء نفسها بإجراء التقصي والبحث.

الإطار 1 ممارسات الإنفاذ

1. بتاريخ 2023/4/10 أيدت محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض قرار الهيئة العامة للمنافسة بمعاينة 14 شركة تتاجر في الإسمنت.

بعد التحري والبحث وجمع الأدلة وإجراء المقابلات، أصدرت الهيئة قراراً بتغريم 14 شركة تعمل في تجارة الإسمنت لمخالفتها المادة 4 من نظام المنافسة بالتوافق على رفع الأسعار بشكل متزامن وتقاسم الأسواق. ورفضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض الدعاوى المقامة من المنشآت للطعن على القرارات الصادرة بحقها.

2. أصدرت محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض حكماً ضد شركة الاتصالات السعودية المملوكة للدولة لانتهاكها نظام المنافسة.

بعد تقييم محكمة الاستئناف الإدارية وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الهيئة العامة للمنافسة، قضت المحكمة بأن شركة الاتصالات السعودية أساءت استغلال وضعها المهيمن أثناء قيامها بنشاط اقتصادي من خلال:

- فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع والشراء عند التعامل مع منشأة أخرى على نحو يضعها في مركز تنافسي ضعيف بالنسبة للمنشآت التنافسية.
 - رفض التعامل مع منشأة أخرى دون مسوغ، وذلك من أجل الحد من دخولها السوق.
- وبعد وصف الانتهاكات المذكورة غرّمت المحكمة شركة الاتصالات السعودية عشرة ملايين ريال سعودي.

3. منع استحواذ Delivery Hero على 100 في المائة من أسهم Chefz.

اتخذ القرار في كانون الأول/ديسمبر 2021. بعد تقييم قانوني واقتصادي، منعت الهيئة العامة للمنافسة الاستحواذ المقترح من شركة Delivery Hero على تطبيق توصيل الطعام السعودي Chefz. وكانت هذه أول عملية استحواذ تمنعها الهيئة.

4. رفض عرض شركة الغاز والتصنيع الأهلية «غازكو» للاستحواذ على حصة 55 في المائة من شركة الناقل الأفضل للغاز.

اتخذ القرار في حزيران/يونيو 2022. وتضمن تقييم الهيئة العامة للمنافسة النقاط التالية:

- تمكنت الهيئة من الوصول إلى بيانات متكاملة.
 - قامت الهيئة بالتحقيق للترجيح بين الفوائد المحتملة والأضرار التي قد تلحق بالمنافسة.
 - أخذت الهيئة في الاعتبار رأي المنافسين/الزبائن.
 - قارنت الهيئة السوق بأسواق أخرى مماثلة.
- واستناداً إلى التقييم، رفضت الهيئة عرض غازكو باعتبار أن الاستحواذ يشكل اتفاقاً رأسياً يمنح الشركة وضعاً مهيماً على مستوى تجارة الجملة والتجزئة. ويقضي الوضع المهيمن بالمنافسين عن طريق رفع الأسعار ويفرض حواجز أمام دخول السوق.

5. موافقة مشروطة على استحواذ أوبر على كريم (مع فرض التزامات).

اتخذ القرار في شباط/فبراير 2021. أشارت الدراسات القانونية والاقتصادية التي أجرتها الهيئة إلى احتمال إلحاق ضرر بالمنافسة في السوق، إذ أن الاستحواذ يضع الشركة في وضع يمكنها من زيادة الأسعار ويفرض حواجز في السوق، مع ذلك، وافقت على عملية الاستحواذ على أن تمتثل شركة أوبر لاشتراطات والتزامات معينة لمدة ثلاث سنوات. ووفقاً للهيئة، تهدف الالتزامات إلى حماية المستهلكين من زيادة الأسعار، وتغيير جودة الخدمات، وإلى ضمان انفتاح السوق على المنافسين الجدد و/أو الحاليين.

وتضمنت الاشتراطات المفروضة على أوبر ما يلي:

- تحديد سقف أعلى ثابت لا يمكن تجاوزه لأسعار الرحلات «الأساسية» العادية.
- تحديد سقف أعلى لأسعار أوقات الذروة لا يمكن تجاوزه.
- العمل على عدد من التحسينات والابتكارات المتعلقة بجودة الخدمة.
- عدم إلزام السائقين بالعمل حصرياً مع شركة أوبر، ويكون للسائقين حرية تقديم خدماتهم والعمل مع أي شركات منافسة أخرى.
- تمكين شركات النقل التشاركي الأخرى من الوصول إلى بيانات خرائط شركة كريم بسعر السوق.
- السماح للركاب، عند رغبتهم، بالاطلاع على البيانات الخاصة بهم، والسماح بنقلها إلى شركات النقل التشاركي المنافسة، بما في ذلك الشركات الجديدة.
- عدم التمييز في الأسعار بين المستهلكين لخدماتها.
- توفير كافة البيانات اللازمة للسماح للهيئة بمراقبة سلوكها المستقبلي بعد الصفقة.

اتفاقات التجارة الدولية



أخيراً، لا يزال المؤشر المتعلق بالإعفاءات في الصفقات التجارية سلبياً بسبب المادة 6.3. إلا أن هذه الإعفاءات مبررة في اتفاقات التجارة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدولة (الديون والسندات الحكومية) و/أو بالسياسات الاقتصادية الداخلية التي يمكن للحكومة اعتبارها أولويات قصوى.

استند هذا التقييم إلى اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة. وهدف التقييم إلى تحديد أي تعارض بين سياسات الدعم الداخلي وأحكام اتفاقية التجارة. ووفقاً للمادة 5.2 من اتفاقية التجارة، لا تنطبق الأحكام على الدعم أو المنح المقدمة من أحد الأطراف. لذا، لا تعارض بين الأحكام.

تحرير السوق والتدخل في المنافسة



الجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يحقق النمو في الاقتصاد الوطني.

ولضمان الالتزام بمبادئ المنافسة، تنص المادة 30 من نظام التخصيص على أن يقوم المركز الوطني للتخصيص بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنافسة والجهات المعنية الأخرى أولاً، ثم يضع سياسات للحد من الاحتكار في مشاريع التخصيص.

حققت المملكة تحسناً على هذا الصعيد مع اعتماد نظام التخصيص رقم 436/2021. وتسمح المادة 3 من النظام للشركات الخاصة بتنفيذ مشاريع عامة بأشكال مختلفة (بناء/تشغيل/نقل، شراكات بين القطاعين العام والخاص، إلخ.). وتهدف أحكام هذه المادة إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الوطني وقدرته على المنافسة. وينص نظام التخصيص على أن الهدف هو تحفيز القطاعين الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني من خلال مشاريع تسهم في التنمية، وضمان



وتوضح المادة 1 من اللائحة التنفيذية مفهوم التغيير من خلال تعريف التركيز الاقتصادي. ويرد أيضاً في الجزء الخامس من دليل التركيز تفسير دقيق لكيفية حدوث تغيير في السيطرة، من خلال مثلاً منح حق النقض لمساهمي الأقلية، وممارسة تأثير حاسم على العمليات الاستراتيجية مثل الموافقة على الميزانيات، وخطط العمل.

ويحدد في دليل التركيز كما في المادة 12 من اللائحة التنفيذية نظام الإخطار قبل الدمج³. ويحدد النظام عدة شروط/متغيرات (مثل حد أقصى من 200 مليون ريال سعودي)، ويهدف إلى تسهيل الإجراءات وبالتالي جذب المستثمرين، ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد المادة 22 من اللائحة التنفيذية معايير واضحة للتقييم (دراسة هيكل السوق، ومصالح المستهلكين، والآثار المحتملة على الأسعار والابتكار، والآثار الفعلية أو المحتملة على المنافسة والاستثمار). وتتضمن الأجزاء 8 إلى 11 من دليل التركيز شرحاً عملياً مع دراسات حالة لكيفية إجراء الهيئة للتقييمات. وتشمل الخطوات تحديد الأسواق ذات الصلة وسبل دراسة جانبي العرض والطلب. وتشابه اختبارات التقييم ما يعتمده الاتحاد الأوروبي وهي تشمل دراسة ما إذا كانت العملية تؤثر سلباً على المنافسة في السوق ذات الصلة، وآثارها على رفاهية المستهلك والحرية الاقتصادية.

حماية العمال



تأثراً بأي عملية بين الشركات في السوق، هناك حاجة إلى مزيد من سياسات الحماية، مثل تعريف شرط عدم المنافسة وإدراجه في نظام المنافسة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الهيئة العامة للمنافسة طلبت إلى أوبر عدم إلزام السائقين بالعمل حصرياً لدى الشركة في قرار الموافقة المشروطة على استحواذ الشركة على كريم.

طراً تغيير على مؤشر واحد على هذا الصعيد وهو وجود نظام مرتبط بالمنافسة يتضمن حماية/حقوقاً أساسية لسوق العمل.

تضمن المادة 18 من نظام العمل الحماية الأساسية للعمال خلال معاملات الدمج. لكن بما أن العاملين هم أكثر الجهات

التوصيات

إدراج جميع التعريفات الجديدة الواردة في الدليل الإرشادي لفحص التركيز الاقتصادي والإرشادات العامة لمكافحة التواطؤ بين مقدمي العروض في المنافسات العامة وكذلك في المعجم العربي للمنافسة صراحةً في نظام المنافسة لتصبح بذلك ملزمة قانوناً.

لا تزال الفقرة 2 من المادة 2 من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة تربطها برئيس مجلس الوزراء. وتخلق هذه المادة ارتباكاً بشأن الاستقلالية التامة للهيئة، خصوصاً على الصعيد التنظيمي.

تعريف مفهومي الاحتكار والكارتلات بوضوح في قانون المنافسة أو اللائحة التنفيذية.

سن المزيد من السياسات لحماية العاملين، بما في ذلك مثلاً تعريف بند عدم المنافسة.

تحرير السوق بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية (لا سيما التي تعمل فيها مؤسسات مملوكة للدولة)، وربط تدخل الدولة بشروط/ظروف محددة.

³ علي المنشآت الراغبة في المشاركة في معاملة التركيز الاقتصادي أو من يمثلها بصفة نظامية إبلاغ الهيئة وتقديم المعلومات اللازمة لها قبل (تسعين) يوماً على الأقل من إتمام التركيز الاقتصادي، وذلك إن تجاوز إجمالي قيمة المبيعات السنوية لجميع المنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي (مائتي مليون) ريال.

